

اليمن

واشنطن تنهي اتفاقات السويد

صنماء تترقب تصعيداً وتوَّعد جاهزيّتها



بعد وزير الخارجية البريطاني، جيريمي هانت، جاء دور السفير الأميركي لدى اليمن، ماثيو تولر، لينعى اتفاقات السويد، بتحميل حركة «انصار الله» مسؤولية العجز عن تنفيذها. موقف يستكمل ما كانت قد بداته واشنطن أخيراً، عقب تراجع السخط العالمي على مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي من تصعيد متجدد ضد سلطات صنماء، وتغطية ممتدة لـ«التحالف» السعودي والإماراتي، وهو ما يندّر بإمكان عودة الحرب إلى وتيرتها الأولى، وذلك على أبواب دخولها عامها الخامس في الـ 25 من آذار/ مارس الحالي.

ومن مدينة عدن جنوب اليمن، حيث أطلق هانت مطع الشهر الحالي اتهامات صريحة ضد «انصار الله»، ميزناً الحكومة الموالية لـ«التحالف» من المسؤولية عن عرقلة فقاھمات استوكهولم، اتهم تولر، أمس «انصار

الله»، بـ«التأخير والمماطلة» في تنفيذ التفاهات، قائلاً في الوقت نفسه إنه «لم يفقد الأمل» وإن «الديه ثقة كبيرة في ما يقوم به المبعوث الأممي» مارتن غريفيث. وخلال مؤتمر صحفي، أشار إلى «أننا» مستعدون للعمل مع آخرين كي نحاول تنفيذ الاتفاقات، ونرى ما إذا كان بوسع الحوثيين إبداء نضج سياسي، والبدء في خدمة مصالح اليمن بدلاً من العمل بالنيابة. عُنن يسعون إلى إضعافه وتدميره». هذه التصريحات، سرعان ما استدعت رداً من «انصار الله» التي اتهم عضو مكتبها السياسي، محمد الجبتي، «التحالف» وداعميه بمحاولة تقويض اتفاقات السويد، معتبراً أن الولايات المتحدة وعملاءها قبلوا فقط بهدنة جزئية في الحديدة بسبب الضغط الدولي على خلفية قضية خاشقجي.

من جهته، عَدّ عضو المكتب السياسي لـ«انصار الله»، علي القحوم، مواقف تولر «مؤثراً واضحاً إلى التوجه الأميركي للتصعيد في الحديدة»، ولفت القحوم، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن السفير الأميركي «يسوقُ الإقتراءات والأزمات حول اتفاق الحديدة»، معتبراً ذلك «ضوءاً أخضر للتصعيد»، وأضاف إن «الاتفاق واضح، وموقفنا جلي ومعلن في حرصنا على السلام، وقد قدمنا خطوات أحادية في تنفيذ الاتفاق، فيما قوى العدوان هي التي تعرقل وتماطل في تنفيذه، وتخرق وقف إطلاق النار وتصدّع عسكرياً».

وأشار إلى أن «السفير الأميركي يرى سلاح اليمنيين خطراً عليهم، متناسياً في الوقت نفسه الأسلحة الأميركية المدمرة التي قتلت الآلاف من اليمنيين ودمرت الحجر والبشر، فهل يريد تولر أن نظل مكتوفي الأيدي أمام عدوانهم وإجرامهم؟»، مؤكداً أن «قدواتنا العسكرية في العام الخامس من العدوان تتعاظم أكثر فأكثر». وكان تولر قد اعتبر، في مؤتمره الصحفي، «وجود جماعات تملك أسلحة، من بينها أسلحة ثقيلة، وعدى أسلحة يمكن أن تهدد الدول المجاورة، وليست خاصة لسطرة مؤسسات الدولة» «خطراً جسيماً على المنطقة وكذلك على اليمن».

وتأتي تصريحات السفير الأميركي بعدما أعلن المبعوث الأممي، ليل الثلاثاء - الأربعاء، نيته تقديم خطة جديدة في شأن عملية إعادة الإنتشار في مدينة الحديدة (غرب)، والتي لا

تزال متعترّة إلى الآن. إذ أشار إلى أنه «عقب مناقشات بناءة مع الجانبين، تم إحراراً تقدم باتجاه التوصل إلى اتفاق لتطبيق المرحلة الأولى من عمليات الانسحاب»، مضيفاً إنه «سيتم تقديم التفاصيل العملائية إلى الأطراف في لجنة تنسيق الانسحاب للمصادقة عليها قريباً»، متابعاً أنه «يتطلع إلى المصادقة السريعة على الخطة». ولم يكذ غريفيث يدلي ببيانه ذاك حتى جاءه الرد سلبياً من حكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، التي توجّهت إلى المبعوث الأممي بالقول «إنكم كمن بحرت في البحر... وما سئمتومه تقدماً ملموساً في تنفيذ الاتفاق أصبح سراياً» على حد تعبير عضو وفدھا المفاوض عسكر زعيل. لكن وزير خارجية هادي، خالد اليمني، عاد وقال في تصريحات صحافية إن الخطة التي يتحدث عنها غريفيث



تولر: وجود جماعات تملك اسلحة ثقيلة خطر جسيم على المنطقة

هي نفسها التي كان قد طرحها رئيس «لجنة تنسيق إعادة الانتشار» مايكل لوليسغا، مدعياً أن «انصار الله» رفضوا في حينها وهم يقبلون بها اليوم، مضيفاً إنها تنضّ على تكليف فريق ثلاثي (ينضم «انصار الله» وحكومة هادي والأمم المتحدة) لمراقبة المرحلة الأولى من الانسحاب، على أن يتم الاتفاق لاحقاً على هوية السلطات الأمنية والإدارية في المدينة.

في المقابل، نفّث مصادر «انصار الله» لـ«الأخبار» وجود أي جديد في ما يخصّ تنفيذ اتفاق الحديدة، فيما كشفت مصادر محلية أن التطور الوحيد إلى الآن، منذ دخول الاتفاقات مرحلة جمود، هو أن الأمم المتحدة استأجرت فندق «اتلانك» في الحديدة كمسكن لأعضاء «لجنة التنسيق» لمدة عام، وأن العمل جارٍ على ترميم الفندق وتجهيزه.

(الأخبار)

الجمعة 22 آذار 2019 العدد 3718 | الخطاب | العالم

مقالة تحليلية

استكمالاً لمحاولات تعزيز مكانة بلاده كقوة إقليمية في القرن الـ 21، يسعى رئيس الوزراء الأيوبي، أبي أحمد إلى الاستفادة من الاندفاع الخليجية، ولا سيما مع قبلك الجاريت المتنافستين، قطر والإمارات، اللتين زارهما يومئذ الثلاثاء والأربعاء، في جولة هي الأولى له منذ توليه منصبه في نيسان/ أبريل من العام الماضي. ركزت المحادثات في الدوحة حيث التفت الاقتصادية واستقرار الوضع في المنطقة الاستراتيجية، الواقعة على راس باب المندب، والمحصرة بين البحر الأحمر شمالاً والمحيط الهندي جنوباً، حيث تشهد شواطئ القرن الـ 21 حرباً باردة للاستحواذ على موانئه، بدت أكثر وضوحاً مع اندلاع الأزمة الخليجية عام 2017

أبي أحمد والسير على الحياك الإقليمية: طريق محفوفة بالمخاطر

مع أفريقي دعم العلاقات الثنائية، ومع سلفا كير السلام الإقليمي، والصلات الاقتصادية، وتطوير البنية الأساسية والقدرات المشتركة، والدفع في اتجاه التكامل الإقليمي. كذلك نجح أبي أحمد في دفع الصومال وكينيا إلى الاتفاق على وقف التصعيد بينهما، والعمل معاً على تحقيق السلام، وذلك عقب استدعاء كينيا لسفيرها من مقديشو احتجاجاً على مناقصات حكومية صومالية لاستكشاف الغاز والبتترول في وسط المنطقة الحدودية البحرية المتنازع عليها بين البلدين في المحيط الهندي، والتي يعمل فيها عمالقة الطاقة مثل «إيني» و«توتال» و«أنداركو»، بترخيص من الحكومة الكينية منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، وإثيوبيا علاقات خاصة مع جمهورية أرض الصومال، تقوم على العديد من الاتفاقات الثنائية، ومن بينها ممر أديس أبابا - بربرة البالغة قيمته 300 مليون دولار، والذي تموله الإمارات، والاستفادة من الوجود الإماراتي في «أرض الصومال» للوصول إلى ميناء بربرة، عبر الحصول على حصة 19 بالمئة من مشروع تطوير الميناء.

وبدت مسألة التكامل الإقليمي جوهرية في مساعي قيادة أبي أحمد للمنطقة، والترويج لدور إثيوبيا في قطاعات الخدمات في دول المنطقة من خلال مشروعات توليد الطاقة الكهربائية والبنية الأساسية، بالتعاون مع شركاء، إثيوبيا الإقليميين والدوليين (خاصة الخليج والصين)، وهي رؤية تجد قبولاً واسعاً بين دول المنطقة، خاصةً مع نمو اقتصاد إثيوبيا، ما دفع كثيرين إلى أن يعدّوه نموذجاً للتنمية السلطوية كما في الصين، معزراً بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 10 بالمئة سنوياً طوال الخمسة عشر عاماً السابقة، وربما كان التقدير المتقدم مبالغاً فيه، لكون هذا النمو قد بدأ بالفعل في قاعدة متدنية بنحو لافت، في ظل تساؤلات عن مدى استدامة النموذج الإثيوبي، خاصةً أن أعلى نمو الاقتصادي يأتي من إنفاق الدولة على الطرق والمناطق الصناعية والسدود العملاقة وخطوط الطيران الأكبر في أفريقيا، وهي قطاعات تُؤمّل في أغلبها عبر الاقتراض من الخارج، ما دفع إلى تضاعف الدين بالعملة الأجنبية إلى ما يعادل 350% من عائدات التصدير السنوية.

وقد تجسد البعد الاقتصادي لمساعي أبي أحمد لقيادة المنطقة في إدراك كينيا لهذه المساعي، وعملها - من جهتها - على إغراء إثيوبيا بفتح سوقها أمام المنتجات الكينية، عقب المنتدى الاستثماري الذي ترأّس من لقاء، أبي أحمد بأوهورو كينياتا في مطلع الشهر الجاري، وبدنها مراجعة تقدم تطبيق اتفاق الوضع الخاص الموقع في عام 2012 لتعزيز الشراكة الاقتصادية، وسعيها إلى تعزيز فرصها التجارية في إثيوبيا، ومنها إلى إريتريا وجيبوتي والصومال، وتعويض الآثار السلبية من قبّل دول جوار كينيا الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا.

وفيما نجحت قيادة أبي أحمد للمنطقة في موازنة الاهتمام الشرق أوسطي المتجدد بالقرن الأفريقي والاستفادة منه، وقوّت تحالفات إثيوبيا، وجذبّت لها استثمارات مهمة، في الوقت الذي حافظت فيه على سياسة خارجية مستقلة، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أنها تخوض لعبة خطيرة، متكررة تاريخياً، مفادها أن الجمع بين سياسة الخليج القائمة على الصفقات، والقيادة الأفريقية الفاسدة في الغالب، يمكن أن يثبت نقله، لأن المتنافسين التاريخيين يتخذون تحولات جديدة، والأمور تتطور على نحو يتجاوز سيطرة منطقة القرن الأفريقي، خاصة إذا لفت انتباهنا الدور النشط للسفير الأميركي الحالي في مقديشو، دونالد ياماماتو، بعد وساطته في تسوية الأزمة الإريترية - الإثيوبية، ووروه في التمكن الأميركي في جيبوتي، ودوره الحالي في الصومال، وهو دور يلقي تساؤلات مغايرة عن طبيعة قيادة أبي أحمد في منطقة القرن الأفريقي، سواء الكبير أو التقليدي.

محمد عبد الكريم احمد

تشهد منطقة القرن الأفريقي تحولات تعيد إلى الأذهان ما حدث في نهاية ثمانينيات القرن الفائت، من تغيير سياسي شامل في دول المنطقة في غضون سنوات قليلة، من دون نتائج إيجابية لشعوبها، وفيما جرت هذه التحولات من دون وجود قائد يتسقها في المنطقة ككل، برز رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، الذي تخصص في دراسة القيادة التحولية «Transformational Leadership»، في صدارتها

الارتهاك شبه المطلق لحسابات المصالح الإقليمية والدولية. إلى إحداث تغييرات حقيقية في بنى المجتمعات وتنميتها.

لقد نشط أبي أحمد، في الأسبوع الأول من الشهر الجاري، على نحو نادر بالديبلوماسية الكوكبية لهنري كيسنجر. إذ استضاف في أوله الرئيس الكيني، أوهورو كينياتا، بصحبة وفد اقتصادي كبير، وانطلق معه بعد يوم واحد إلى أسمرأ لمقابلة الرئيس الإريترى، أسياح أفورقي، لمناقشات ثلاثية حول «التكامل الاقتصادي الإقليمي»، وفي 4 آذار/ مارس، انطلق أحمد مع أفورقي إلى جوبا لمباحثات مع سلفا كير لمناقشة الأمن والتكامل الإقليمي، ثم استقبل الرئيس الصومالي، محمد عبد الله فرماج، في أديس أبابا (5 آذار/ مارس)، لمناقشة عدة مسائل، أهمها تقوية السلم والأمن الإقليميين، وآليات ضمان تقوية العلاقات الكينية - الصومالية، ومواصلة تطوير الموائج بنحو مشترك، وضمن دعم العلاقات بين اإرارة أرض الصومال وجمهورية الصومال الفيدرالية للسلام الإقليمي، وذهب معه في 6 آذار/سارس إلى نيروبي للوساطة في مسألة النزاع الحدودي بين الأخيرة ومقديشو وتخفيف التوتر في علاقاتهما.

وأظهر هذا النشاط المحفوظ لأبي أحمد نزوعاً إلى قيادة المنطقة، وسط حالة انتقال من تشبيهه برئيس الوزراء الكندي الشاب جاستن ترودو، إلى وصفه بأنه زعيم «شعبي» يبتهج لفكرة الولوج بزعامته (أبيمانيا Abiymania)، تماماً مثل رجب طيب أردوغان ودونالد ترامب، ولا يابه لاعتباره «شعوبياً انتهازياً يحتل من أجل السلطة على منصة التحول الديموقراطي»، وتزايد احتمالات تحوله إلى نسخة معدلة من الزعيم الإثيوبي الأسبق ميليس زيناوي، خاصة مع تراجع تمساحه الديموقراطي، وتلميحه اللافت في مطلع العام الحالي أمام مؤتمر المعلمين الإثيوبيين إلى أنه يمكن الحكومة الإثيوبية أن «تعجّل -حال وزخها- بإصدار مراسيم للاعتقال، وإلقاء القبض (على المناوئين)».

وتعول أديس أبابا على دور سياسي مدعوم إقليمياً ودولياً وسط التنافس الحالي على المنطقة، وبروز إثيوبيا كقوة تنفّذها الانتحياز إلى المحاور الإقليمية - على الأقل علناً- وتعزز أهميتها الجيواستراتيجية كقوة مهيمنة لجذب مزيد من الاستثمارات من شركاء، مختلفين مثل قطر وتركيا والسعودية والإمارات، لسدّ الفجوات النقدية في البنية الأساسية ومناطق التجارة الحرة (ظلت إثيوبيا الوجهة الاستثمارية المفضلة لتركيا في أفريقيا طوال الأعوام القليلة السابقة، وتستحوذ حالياً بمقرها على نحو نصف مجمل الاستثمارات التركية في أفريقيا البالغة نحو 6 مليارات دولار)، وساعد هذا «التوازن» على دفع البلاد بعيداً عن تكرار السيناريو اليوغوسلافي، وتفعيل خطاب المصالحة في الداخل، وتمكين الاقتصاد من تحقيق قفزات نوعية من قبيل تجاوزه الاقتصاد الكيني ككثاني أكبر اقتصاد في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، مع توقع وصول الناتج المحلي الإجمالي إلى مئة مليار دولار في عام 2020 (مقارنةً بمئانية مليارات دولار في عام 2003، و80 مليار دولار في عام 2017).

خلال فترة وجيزة، ركّز زكي أحمد على أهم ملفات القرن الأفريقي السياسية والاقتصادية، إذ تناولت مناقشاته تعديل وزاري.

السبسي يدعو إلى توسيع الصلاحيات: استمالة «المنشقين» ولجم الشاهد

تونس – حبيب الحاج سالم

بدا رئيس الجمهورية، الباجي قائد السبسي، في خطابه أول من أمس، كما لو أنه يدفع بخطة بديلة تجاه رئيس الحكومة، يوسف الشاهد، بـدابة، استغل قائد السبسي طبيعة المناسبة، أي عيد الاستقلال، ليروي مثلاً حول فوائد «الوحدة الوطنية» في الأزمنة الصعبة، ثم انتقل إلى تشخيص الوضع القائم من خلال استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية السلبية، مثل التضخم والمديونية واختلال ميزان التبادل التجاري، ليستخلص أخيراً أن البلاد تعيش أزمة.

سبب هذه الأزمة، وفق رأي الرئيس، هو غياب الوحدة الوطنية، التي يرى أنه حاول تكريسها من خلال التحالف مع «النهضة» ومحاولة تجميع أكبر قدر ممكن من الأحزاب حول الحكومة، لكن محاولاته أفضلت على يد يوسف الشاهد. من هنا، يرى قائد السبسي أن المسألة لا ترتبط بفشل شخص، قدر ممن من الأحزاب حول الحكومة، بل بال دستور، الذي لا يسمح له بلجم رئيس الحكومة، فدعا بالتالي إلى «تعديل بعض فصوله» التي جعلت السلطة التنفيذية برأس واحد وليس براسين.



يري السبسي ان غياب الوحدة الوطنية لا يرتبط بفشله، بل بالدستور (الرشيف)

رأت أن هذا التحالف غير ضروري، وأن بالإمكان تشكيل حكومة مع كثر برلمانية أخرى أصغر حجماً وأكثر تناسقاً أيديولوجياً مع «النداء»، على اعتبار أن هذا الأخير بنى أجندته الانتخابية أساساً على معارضة «النهضة».

مع الوقت، تسارعت وتيرة الخلافات وتعقدت، إلى أن توالت الانفصالات داخل «النداء»، على خلفية التحالف مع «النهضة»، وكذلك احتجاجاً على تنامي دور نجل الرئيس، حافظ، الذي صار لاحقاً المدير التنفيذي للحزب، وأدت في نهاية المطاف إلى بروز أربعة

أحزاب أخرى، والمدعّم متواصل هذا التترامك الكمي للامتازات أدى إلى تحول نوعي في بنية الحكم، وجاءت هذه الإعطاف مع إقالة رئيس الحكومة الحبيب الصيد، لأسباب مجهولة، وتعويضه برجل عملياً رئيساً للصلاحيات تتجاوز تلك الموجودة في الدستور، ويمكنه بالتالي تعيين من يريد على رأس الحكومة، وسيكون هو مطالب القوى السياسية والشعبية في تونس بعد سقوط نظام الرئيس مخلوع زين العابدين بن علي. تحقق الأمر بتخفيف انتخابات مجلس تأسيسية، قام أيضاً بدور البرلمان طوال فترة عمله التي استمرت ثلاثة أعوام، وكتب دستوراً ثا بعد جولات من الصراع في اللجان والساحات رضا

تونس